العالمي . واضح كذلك ان سياسات التهديد والاستفزاز التي سارت عليها جبهة الدول المستهلكة قد دعمت بالضرورة نزعات التضامن بين دول الاوبيك (والعالم الثالث عموما) وقربت بين الصقور والحمائم داخل المنظمة . في الواقع اخذ معسكر الحمائم الذي تقوده المملكة العربية السعودية (اكثر الدول قوة ونفوذا داخل الاوبيك والداعية الكبرى للاعتدال ولكبح اندفاع الصقور والسياسات التي يقترحونها) يشعر بالاحراج . فهناك دلائل تشير انه حتى المملكة العربية السعودية اخذت تدرس امكانات التخلي تدريجيا عن هذا الدور التقليدي نتيجة تعنت الدول المستهلكة وعدم تجاوبها مع سياسات الاعتدال التي تمكنت السعودية من فرضها حتى الان . وقد ذكرت مصادر سعودية رفيعة انه اذا لم تبد الدول المستهلكة اهتماما جديا في المستقبل القريب باجراء « حوار بناء » مع الدول المنتجة فان السعودية ستعدل سياساتها التقليدية وستماشي بقية الدول الاعضاء في الاوبيك فيما يتعلق برفع أسعار البترول ودعم هذا الاجراء بشيء من الضبط المشترك والمنسق لعمليات الانتاج . وفي حال تفاقم المجابهة بين الطرفين لا يبدو أن السعودية ستتخلى عن شركائها في الأوبيك بل ستتضامن معهم للدفاع عن المصالح المشتركة للدول الاعضاء بكافة الوسائل بما فيها تخفيض الانتاج اذا دعت الحاجة لذلك . خلاصة القول هي أن الاوبيك وليدة الازمات وقد برهنت حتى الان ان الازمات تزيدها قوة وتضامنا بدلا من أن تضعفها مما يكذب الاخبار والاشاعات التي تتداولها وتروجها اوساط الدول المستهلكة حول المنظمة .

من أهم المصادر التي تمد الاوبيك بقوتها ومناعتها طبيعة التوزيع القائم في قدرات أعضائها على الانتاج . فبلدان الاوبيك الكثيفة بالسكان والمحتاجة الى تنفيذ خطط ضخمة للتنمية (ايران ، الجزائر ، العراق ، فنزويلا ، اندونيسيا ، الخ) تفتقر الى الاحتياطي النفطي الكبير مما يمنعها من الدخول في أية مزاحمة في ميدان بيع النفط عن طريق تخفيض الاسعار اذ أن مثل هذا التخفيض يضر بمصالحها الحيوية . ومن ناحية اخرى نجد أن بلدان الاوبيك التي تملك احتياطيا نفطيا ضخما وانتاجا كبيرا (مثلا المملكة العربية السعودية ،الكويت ، ابو ظبي ، ليبيا) قليلة السكان وذات حاجات تنموية محدودة نسبيا مما يعني ايضا انه لا مصلحة لها في خفض الاسعار لبيع المزيد من البترول اذ أن دخلها الحالي يفيض عن حاجاتها . على سبيل المثال لم تتمكن السعودية في ١٩٧٤ من استخدام اكثر من ٤ مليارات دولار في حقول التنمية الداخلية من أصل عائدات نفطها المقدرة بـ ٢٥ مليار دولار . هذا على الرغم من أن المساعدات الخارجية التي تقدمها السعودية تقدر بحوالي ٢ — ٣ مليارات دولار . أي ان السعودية احتفظت بفائض يبلغ حوالي ١٨ مليون دولار في ذلك العام فقط . يضاف الى ذلك ان أي خفض من انتاج البترول السعودي الى حدود ٥،٩ أو ٦ ملايين برميل في اليوم سيكون لصالح السعودية على المدى البعيد . وفي مقابلة مع الصحيفة الامريكية « الواشنطن ستار » قال وزير النفط السعودي ، أحمد زكي اليماني ، انه بامكان بلاده تخفيض انتاجها الى حوالي ٢ او ٣ ملايين برميل في اليوم اذا دعت الحاجة الى ذلك مؤكدا بأن الدول المستهلكة غير قادرة وحدها على تخفيض أسعار النفط لان القرار في هذا الشأن هو بيد الدول المنتجة . نستنتج اذن انه لا مصلحة لاي طرف عربي في الاوبيك بخفض الاسعار وزيادة الانتاج خاصة وأن الضغوط الاقتصادية داخل الدول المنتجة لا تعمل بهذا الاتجاه بل بالاتجاه المعاكس ، من هنا رفض دولة محافظة جدا وفي غاية الاعتدال في سياساتها النفطية مثل السعودية اي املاء لمستوى الاسعار من قبل جبهة الدول المستهلكة بقيادة الولايات المتحدة ومقاومتها لمحاولات تحطيم الاوبيك الاتية من جانب وكالة الطاقة الدولية .